الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/SBI/2007/18
2 October 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الدورة السابعة والعشرين
بالي، ٣-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

البند ٨(ب) من جدول الأعمال المؤقت
بناء القدرات بموجب الاتفاقية
بناء القدرات للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

البند ١١(ب) من جدول الأعمال المؤقت
بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو
بناء القدرات للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

تقرير توليفي عن تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

مذكرة من إعداد الأمانة*

موجز

طلب مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ٣/م أ-١٠، إلى الأمانة أن تعد تقريراً توليفياً لدعم استعراض حالة تنفيذ إطار بناء القدرات للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لكي تنظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ في دورتها السابعة والعشرين. وقد أعد هذا التقرير استناداً إلى المعلومات التي تم توليفها من البلاغات الوطنية، وغير ذلك من التقارير والعروض السنوية الوطنية الواردة من الأطراف والمنظمات المختصة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وهذه المعلومات معروضة وفقاً لعناصر إطار بناء القدرات المرفق بالمقرر ٣/م أ-٧. وقد ترغب الأطراف في النظر في هذه الوثيقة للمساعدة في الاستعراض الشامل لبناء القدرات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب تجاوز تجميع الأنشطة للوقت المتوقع.

المحتويات

		الفقـــــرات	الصفحة
أولاً-	مقدمة	١-٣	٣
	ألف- الولايـــة	١	٣
	باء- نطاق المذكرة	٢	٣
	جيم- الإجراء الذي يمكن أن تتخذه الهيئة الفرعية للتنفيـــذ	٣	٣
ثانياً-	أنشطة بناء القدرات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقاليـــة	٤-١٢	٣
	ألف- مقدمـــة	٤-٧	٣
	باء- تقييم الاحتياجات عن طريق عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية	٨-١١	٤
	جيم- تجميع أنشطة بناء القدرات	١٢	٥
ثالثاً-	عرض توليفي لبناء القدرات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلـــة انتقالية	١٣-٤٥	٦
	ألف- تقييم التقدم الإجمالي	١٣-١٧	٦
	باء- تقييم التقدم المحرز بحسب المجال ذي الأولوية	١٨-٣٣	٨
	جيم- الاحتياجات والثغرات المتبقية في مجال القـــدرات	٣٤-٤٤	١١
	دال- الدروس المستفادة	٤٥	١٤
رابعاً-	الاستنتاجات	٤٦-٤٧	١٥

أولاً – مقدمة

ألف – الولاية

١- قرر مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ٣/م أ-١٠، أن يستعرض، في دورته الثالثة عشرة، حالة تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، المرفق بالمقرر ٣/م أ-٧. وبغية استكمال عملية الاستعراض، طلب مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ٣/م أ-١٠، إلى الأمانة أن تعد تقريراً تجميعياً وتوليفياً، استناداً إلى المعلومات المقدمة من الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية والمنظمات المختصة الأخرى لكي تنظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ في دورتها السابعة والعشرين. وطلب مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، بموجب مقرره ٣٠/م أإ-١، إلى الأمانة أن تقدم تقريراً عن استعراض الإطار.

باء – نطاق المذكرة

٢- يعرض هذا التقرير التوليفي المعلومات المتاحة بشأن أنشطة بناء القدرات المنفذة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والاحتياجات والثغرات المحددة فيما يتعلق بالقدرات، والخبرات والدروس المستفادة. وهذه المعلومات مستخلصة من تقارير الأنشطة المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في بلاغاتها الوطنية، ومن العروض الواردة من الأطراف والمعلومات الواردة من المنظمات المختصة الأخرى.

جيم – الإجراء الذي يمكن أن تتخذه الهيئة الفرعية للتنفيذ

٣- قد تود الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تنظر في الاستنتاجات والقضايا الرئيسية المحددة في هذه الوثيقة عند إعداد مشاريع المقررات المتعلقة باستعراض حالة تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لكي يعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشرة ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في دورته الثالثة.

ثانياً – أنشطة بناء القدرات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

ألف – مقدمة

٤- اعتُمد إطار بناء القدرات للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف، وهو مرفق بالمقرر ٣/م أ-٧. وفي هذا المقرر، وضع مؤتمر الأطراف هذا الإطار موضع التنفيذ الفوري، لمساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنفيذ الاتفاقية. وحث المؤتمر الأطراف المدرجة في المرفق الثاني على توفير المساعدة المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ الإطار المعتمد من خلال الوكالات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك من خلال القطاع الخاص. وتم تحديد اثني عشر مجالاً من المجالات ذات الأولوية.

٥- وينص المقرر ٣/م أ-٧ أيضاً على إجراء استعراض منتظم لفعالية تنفيذ الإطار المعتمد. وقد بدأ استعراض أول بموجب المقرر ٩/م أ-٩، واستكمل في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف. وفي الدورة العاشرة أيضاً، اعترف مؤتمر الأطراف، بموجب المقرر ٣/م أ-١٠، بأن نطاق احتياجات بناء القدرات الواردة في الإطار لا يزال مناسباً. كما أقر بالتحديات التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وهي: عدم كفاية الموارد المالية والبشرية، وضرورة جعل القدرات مستدامة، ونقص مشاركة أصحاب المصلحة، والحاجة إلى زيادة الدعم المقدم من صناع القرار الرئيسيين، وعدم القدرة على إدماج تغير المناخ في السياسات الوطنية. وفي المقرر ٣/م أ-١٠، حددت العوامل الرئيسية التي يمكن أن تساعد في تنفيذ إطار بناء القدرات.

٦- ورأى مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، في مقرره ٣٠/م أإ-١، أن إطار بناء القدرات ينطبق أيضاً على تنفيذ بروتوكول كيوتو. وطلب المقرر إلى الأطراف المدرجة في المرفق الثاني أن توجه الاهتمام بشكل عاجل إلى احتياجات بناء القدرات للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بتنفيذ البروتوكول. واعتبر بناء القدرات حاسم الأهمية نظراً لأن نقص القدرات سيؤدي إلى عدم الامتثال لأحد متطلبات الأهلية بموجب بروتوكول كيوتو.

٧- وتسهم أنشطة بناء القدرات في إطار الاتفاقية أيضاً في بناء القدرات اللازمة لبروتوكول كيوتو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأنشطة المنفذة بموجب بروتوكول كيوتو وثيقة الصلة أيضاً بمخطط تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات للاتحاد الأوروبي.

باء - تقييم الاحتياجات عن طريق عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية

٨- يساعد مرفق البيئة العالمية البلدان في إعداد عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية. وهذه العمليات تسمح للبلدان بتحديد الاحتياجات من القدرات ذات الأولوية للتصدي بفعالية للقضايا البيئية العالمية الشاملة. وتشجع البلدان على وضع خطة عمل لبلوغ أهداف الإدارة البيئية العالمية في سياق الاتفاقيات الثلاث الوثيقة الصلة بعمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية وهي: اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٩- وأنجزت سبعة بلدان من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تقييمها الذاتي للقدرات الوطنية (إستونيا، وبلغاريا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وهنغاريا). ولم يبدأ الاتحاد الروسي بعد تقييمه الذاتي للقدرات الوطنية، وتقوم أوكرانيا بإعداد موجزات قطرية مواضيعية وتجري الجمهورية التشيكية تحليلاً شاملاً، ويقوم عدد من البلدان، أو قام مؤخراً، بوضع الصيغة النهائية لتقاريره وخطط عمله المواضيعية (بولندا، وبيلاروس، وكرواتيا، وليتوانيا). ويتيح برنامج الدعم العالمي لمرفق البيئة العالمية خطط العمل المستكملة والتقارير المرحلية المتعلقة بالتقييم الذاتي للقدرات الوطنية[(١)].

---

(١) <http://ncsa.undp.org/about.asp>.

١٠- وتعكس استنتاجات عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية التي أنجزتها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الاحتياجات والثغرات التي كانت قائمة في مجال بناء القدرات منذ بضعة أعوام عند إجراء عمليات التقييم الذاتي. وتشمل هذه الاحتياجات والثغرات ما يلي:

(أ) نقص الالتزام السياسي بالتصدي لتغير المناخ مما قيد تنفيذ أنشطة بناء القدرات؛

(ب) عدم كفاية القدرات التنظيمية اللازمة لصياغة السياسات الوطنية والدولية المتعلقة بتغير المناخ وتنفيذها وتقييمها؛

(ج) عدم وجود نظم وطنية جيدة الأداء لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ؛

(د) عدم وجود سجلات وطنية فعالة للمحاسبة المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة، وهي شرط للمشاركة في آليات المرونة المتعلقة ببروتوكول كيوتو (تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات والتنفيذ المشترك)؛

(هـ) عدم كفاية الإعداد للمشاركة في آليتي تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات والتنفيذ المشترك في الدول الحديثة العضوية في الاتحاد الأوروبي والبلدان الآخذة في الانضمام إليه، مع ملاحظة أن المشاركة في مخطط تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات للاتحاد الأوروبي إلزامية بموجب مخطط الاتحاد الأوروبي؛

(و) عدم كفاية مشاركة أصحاب المصلحة والجمهور بصورة عامة في الأنشطة الوطنية والدولية المتصلة بتغير المناخ.

١١- وقدمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي استعراضاً عاماً موسعاً للاحتياجات المبكرة والمشاريع والإجراءات المنفذة قبل عام ٢٠٠٢[(٢)].

جيم - تجميع أنشطة بناء القدرات

١٢- يعرض جدول متاح في موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على شبكة الإنترنت مجموعة من المعلومات المتعلقة ببناء القدرات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كما وردت في البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف والتقارير المقدمة من المنظمات المختصة[(٣)]. وهذه القائمة إرشادية وينبغي عدم اعتبارها شاملة. وترد الأنشطة موزعة بين ثلاث فئات. وتشمل الفئة الأولى تلك الأنشطة المنفذة بالتعاون مع الأطراف المدرجة في المرفق الثاني (ألمانيا، والدانمرك، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان). أما الفئة الثانية فهي فئة الأنشطة المنفذة مع عدة جهات مانحة، وتشمل أنشطة الاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمية وعدة جهات مانحة بالتعاون مع المصرف

---

(٢) Levina E.2002. *Climate Change Capacity Building in Annex I EITs: Issues and Needs.* .Paris: OECD

(٣) .<http://www.unfccc.int/4086.php>

الأوروبي للإنشـــاء والـــتعمير، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجهات أخرى. وتشمل الفئة الثالثة الأنشطة المنفذة بالتعاون مع المنظمات الدولية، وتحديـــداً مـــنظمة الأمـــن والتعاون في أوروبا، وشراكة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ثالثاً – عـــرض توليفي لبناء القدرات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

ألف – تقييم التقدم الإجمالي

١٣- أحرزت جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تقدماً كبيراً في تطوير المؤسسات والآليات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية وبروتوكول كيوتو منذ الاستعراض الشامل الأول لإطار بناء القدرات بموجب المقرر ٩/م أ-٩ في عام ٢٠٠٤. وقد ساهمت التدابير المحلية والجهود الدولية مساهمة كبيرة في التقدم المحرز. وتشمل الإنجازات الرئيسية ما يلي:

(أ) تعزيز الوحدات والمكاتب المعنية بتغير المناخ؛

(ب) تعزيز النظم التشريعية الوطنية؛

(ج) إنشاء المؤسسات الوطنية الجديدة اللازمة لتنفيذ الاتفاقية وبروتوكول كيوتو أو تعزيز المؤسسات الوطنية القائمة، مثل المؤسسات المعنية بمخططات الاستثمار الإيكولوجي؛

(د) تعزيـــز الخـــبرة الوطنية في مجالات إعداد قوائم جرد غازات الدفيئة، وإعداد إسقاطات غازات الدفيئة، ومسك السجلات؛

(هـ) مشـــاركة أصـــحاب المصـــلحة (موظفو الحكومة، والمجتمع المدني، ومجتمع الأعمال التجارية، والأوساط الأكاديمية، والجمهور بصورة عامة) مشاركة واسعة في عملية خفض غازات الدفيئة بأسلوب فعال من حيث التكلفة؛

(و) زيادة الوعي بتغير المناخ وما يتصل بذلك من سياسات.

١٤- وقامـــت الأطـــراف المدرجة في المرفق الثاني، وفاءً بالتزاماتها بموجب المادتين ١٠ و١١ من بروتوكول كيوتو، وعملاً بالمقررات ٣/م أ-٧، و٣/م أ-١٠، و٣٠/م أإ-١، بالمشاركة النشطة في إنشاء القدرات ومواصلة تطويرهـــا في الـــبلدان الـــتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. كما ساهمت المنظمات الدولية مساهمة كبيرة في هذه العملية.

١٥- ووجهـــت الجهود بصورة رئيسية إلى تكوين الخبرة والمعرفة والدراية الوطنية لكي يتسنى لكل طرف من الأطـــراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تنظيم قدراتها تنظيماً مؤسسياً وبلوغ مرحلة الاعتماد على الذات. وبذلت الجهود أيضاً لضمان استدامة القدرات التي تم تكوينها. واتخذت أنشطة بناء القدرات أشكالاً شتى شملت:

(أ) تقييم احتياجات بناء القدرات في المجالات القانونية والإدارية والمؤسسية وغيرها من المجالات؛

(ب) المساعدة المالية؛

(ج) الخبرة القانونية؛

(د) الخبرة التقنية؛

(هـ) نقل التكنولوجيا والدراية؛

(و) تقاسم المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات وكذلك المعلومات المتعلقة بأوجه الفشل؛

(ز) إدارة المشاريع؛

(ح) التدريب وتنظيم حلقات العمل؛

(ط) إعداد الأدوات والأدلة والكتيبات؛

(ي) الحملات الإعلامية؛

(ك) إشراك أصحاب المصلحة.

١٦- وقُـــدم معظم الدعم الخارجي لتنمية القدرات الحيوية في المجالات التي تكفل للأطراف التي تمر اقتصاداتها بمـــرحلة انتقالية أهلية المشاركة في آليات المرونة بموجب المادتين ٦ و١٧ من بروتوكول كيوتو. وبالتالي كانت المجالات التي حظيت بأكبر نصيب من الاهتمام هي المجالات التالية: قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة؛ والنُظم الوطنية لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة؛ وطرائق المحاسبة المتعلقة بالأهداف، والجداول الزمنية والسجلات الوطنية؛ والتزامات الإبلاغ؛ ومشاريع التنفيذ المشترك؛ وتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات.

١٧- والاستنتاج العام هو أن بناء القدرات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كان مركزاً وناجحاً إلى حد بعيد. ونتيجة لذلك، أنشئ إطار قانوني ومؤسسي لتنفيذ الاتفاقية وبروتوكول كيوتو. ولا تزال البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (أو البلدان التي كانت تدخل سابقاً في هذه الفئة) تحتاج إلى تحسين القدرات الحالية، لضمان الاستمرارية وزيادة فعالية المشاركة في الاتفاقية وبروتوكول كيوتو.

باء – تقييم التقدم المحرز بحسب المجال ذي الأولوية

قوائم جرد غازات الدفيئة

١٨- أنشأت جميع الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إطاراً قانونياً ومؤسسياً لإعداد قوائم الجرد الوطنية لانبعاثات غازات الدفيئة بحسب مصادرها وعمليات إزالتها بواسطة المصارف. وهذه المهمة موكلة إلى مؤسسة حكومية. ويمكن أن تكون هذه المؤسسة، على سبيل المثال، مؤسسة أو وكالة للأرصاد الجوية الهيدرولوجية (مثل معاهد الأرصاد الجوية الهيدرولوجية بالجمهورية التشيكية، وهنغاريا، وسلوفاكيا، والاتحاد الروسي، وأوكرانيا، ووكالة البيئة والجيولوجيا والأرصاد الجوية في لاتفيا) أو هيئة فرعية تابعة لوزارة البيئة (مثل الوكالة التنفيذية للبيئة في بلغاريا، والوكالة الوطنية لحماية البيئة في رومانيا، ووكالة حماية البيئة في سلوفينيا).

١٩- وجميع الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، باستثناء إستونيا تقوم بحساب غازات الدفيئة التي لا يشملها بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وتقوم إستونيا حالياً بتطوير نظام لتقدير الغازات المُعالجة بالفلور بالتعاون مع وزارة البيئة وحفظ الطبيعة والسلامة النووية بجمهورية ألمانيا.

٢٠- وتقدم غالبية الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قوائم الجرد الخاصة بها قبل الموعد النهائي السنوي (١٥ نيسان/أبريل) ومع ذلك يحدث بعض التأخير بين وحين وآخر.

إسقاطات انبعاثات غازات الدفيئة

٢١- هناك تنوع شديد في نطاق وتغطية إسقاطات انبعاثات غازات الدفيئة في المستقبل. فقد أعدت بعض الأطراف (مثل الجمهورية التشيكية وليتوانيا) إسقاطات مفصلة عن الغازات بحسب القطاع ووفقاً لسيناريو "انعدام التدابير"، والسيناريو "المصحوب بالتدابير"، والسيناريو "المصحوب بتدابير إضافية". وركزت الأطراف الأخرى (مثل بيلاروس وبلغاريا) جهودها المتعلقة بالتنبؤ بانبعاثات غازات الدفيئة على قطاع إنتاج الطاقة وقطاعات الاقتصاد الوطني الكثيفة الاستخدام للطاقة، نظراً لأن هذه القطاعات تساهم بأكبر نصيب في انبعاثات غازات الدفيئة، في حين أن الدراسات التي تتناول القطاعات غير المستهلِكة للطاقة محدودة.

٢٢- والدول الحديثة العضوية في الاتحاد الأوروبي مُلزمة بإعداد إسقاطاتها المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة بمعدل نصف سنوي وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٣ من مقرر برلمان ومجلس أوروبا 280/2004/EC المتعلق بإنشاء آلية لرصد انبعاثات غازات الدفيئة في الجماعة الأوروبية ولتنفيذ بروتوكول كيوتو. وينبغي إعداد الإسقاطات الخاصة بالانبعاثات بمقتضى الفقرة ٢(ب) من المادة ٣ من المقرر 280/2004/EC، بتفاصيل قطاعية تتعلق بالجزء الثاني من الوثيقة FCCC/CP/1997/7 كما ينبغي إعدادها للإبلاغ عن مؤشرات الإسقاطات المحددة في الفقرة (ج) من المادة ٩ من المرفق الثالث للحكم المتعلق بالتنفيذ (مقرر المفوضية 2005/166/EC). وهذه المقررات لم تنفَّذ بالكامل بعد في عدد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

السياسات والتدابير وتقدير آثارها

٢٣- عملاً بالمادة ٢ من بروتوكول كيوتو، قامت الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوضع وتنفيذ عدد من السياسات والتدابير المؤدية إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة. ووضع كل بلد سياسات وتدابير محددة تعكس ظروفه الخاصة. وفضلاً عن ذلك، فإن الدول الحديثة العضوية في الاتحاد الأوروبي ملزمة بأن تدرج وتنفذ في تشريعاتها الوطنية ٣٧ سياسة وتدبيراً رئيسياً مترتبة على البرنامج الأوروبي لتغير المناخ في القطاعات المبيَّنة في المرفق ألف من بروتوكول كيوتو، وسياسات في مجالات شاملة لعدة قطاعات.

تقييم الأثر والتكيف معه

٢٤- قام عدد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بتنفيذ أنشطة في مجال تقييم الأثر والقابلية للتأثر، وبصورة رئيسية عن طريق المِنح الدولية. وتم الحصول على النماذج المستخدَمة عن طريق مختلف أنشطة بناء القدرات. ومن الأمثلة على ذلك تقييم آثار تغير المناخ على إنتاج المحاصيل في بلغاريا ورومانيا، وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية الاقتصادية لتغير المناخ على التنوع البيولوجي في المناطق الساحلية والتنوع البيولوجي البحري في كرواتيا، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

البحث والمراقبة المنهجية

٢٥- نُفِّذت أنشطة بناء القدرات في مجال البحث والمراقبة المنهجية في معاهد الأرصاد الجوية عن طريق مختلف الأنشطة الدولية وأنشطة الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة لم تركز دائماً تركيزاً مباشراً على قضايا تغير المناخ، فإنها ساهمت مساهمة كبيرة في بناء القدرات. وكانت أنشطة بناء القدرات المحلية محدودة.

التثقيف والتدريب والتوعية

٢٦- تشير المعلومات المتاحة إلى عدد محدود للغاية من الأنشطة المنفَّذة في مجال التثقيف والتوعية. واعترفت معظم البلدان بضرورة بذل جهود متواصلة للتوعية وتوفير المعلومات المتعلقة بتغير المناخ. وأشار عدد كبير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى وجود ثغرات وصعوبات في تنفيذ أنشطة التثقيف والتوعية، بسبب نقص الدعم القانوني والمؤسسي، وقلة الموارد المالية والقدرات المخصصة لهذا الغرض، وعدم وجود معلومات يُعتمد عليها أو يسهل الوصول إليها، وعدم التنسيق بين أصحاب المصلحة.

نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً

٢٧- تمت عمليات نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً بصورة رئيسية عن طريق مشاريع التنفيذ المشترك. وشجع وضع نظام المعلومات الجغرافية على نقل التكنولوجيا عن طريق التعلم بالممارسة.

البلاغات الوطنية وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمناخ

٢٨- إن الإطار القانوني والمؤسسي لإعداد البلاغات الوطنية راسخ في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فجميع الأطراف من هذه الفئة من البلدان قدمت حتى الآن أربعة بلاغات وطنية. وقدمت أوكرانيا وبيلاروس وكرواتيا بلاغاتها الثانية والثالثة والرابعة كوثيقة واحدة. وجمعت ليتوانيا بلاغيها الوطنيَين الثالث والرابع في وثيقة واحدة. وذكرت أفرقة الاستعراض المعمق التي درست البلاغات الوطنية الرابعة لإستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا أن البلاغات الوطنية لهذه البلدان تمتثل عموماً للمبادئ التوجيهية للإبلاغ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وشملت التوصيات المشتركة بين أفرقة خبراء الاستعراض الدعوة إلى زيادة اكتمال وشفافية المعلومات المقدمة.

٢٩- وقامت جميع الأطراف بوضع خطط عمل بشأن تغير المناخ أو خطط عمل لخفض غازات الدفيئة. وقد وضعت كرواتيا خطة عمل بيئية تشكل الأنشطة المتصلة بتغير المناخ جزءاً لا يتجزأ منها. وهناك تفاوت كبير في مدى اكتمال المعلومات المتعلقة بالأنشطة المزمع تنفيذها للحد من تغير المناخ.

النظم الوطنية لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة

٣٠- تقضي المادة ٥ من بروتوكول كيوتو بأن ينفذ كل طرف مدرج في المرفق الأول نظاماً وطنياً لتقدير الانبعاثات البشرية المصدر من جميع غازات الدفيئة غير الخاضعة لبروتوكول مونتريال، بحسب مصادرها وإزالتها بالمصارف، في موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، يقضي مقرر برلمان ومجلس أوروبا 280/2004/EC بأن تنشئ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نظمها الوطنية بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. ووفقاً لمرفق المقرر ١٩/م أإ-١، ينبغي أن يكفل النظام الوطني أداء جميع الترتيبات المؤسسية والقانونية والإجرائية اللازمة لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة وعمليات إزالتها. وينبغي تصميم وتطبيق النظم الوطنية من أجل ضمان جودة قوائم الجرد وشفافيتها واتساقها وقابليتها للمقارنة ودقتها عن طريق التخطيط لأنشطة الجرد وإعدادها وإدارتها.

طرائق المحاسبة المتعلقة بالأهداف والجداول الزمنية والسجلات الوطنية

٣١- قامت الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما فيها الدول الثلاث غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس) وباستثناء كرواتيا، بتنفيذ نظام سجلاتها الوطنية بموجب بروتوكول كيوتو كنظام موحد مع السجل المستخدم لمخطط تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات للاتحاد الأوروبي. وتستخدم السجلات برنامج Seringas، وهو برنامج حاسوبي قامت بوضعه مؤسسة Caisse des Dépôts et Consignations (فرنسا) أو برمجيات مرخصة من وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية بالمملكة المتحدة. وترد أوصاف السجلات الوطنية في التقارير الأولية وفقاً لمتطلبات الإبلاغ المبينة في مرفق المقرر ٢٢/م أ-٧. وتم تعيين كيانات التشغيل وتوفير المعدات.

التزامات الإبلاغ

٣٢- أدت الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التزاماتها المتعلقة بالإبلاغ بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو، وتتمثل هذه الالتزامات فيما يلي: تقديم قوائم جرد غازات الدفيئة سنوياً، وتقديم بلاغات وطنية بصورة منتظمة، وتقديم تقرير عن التقدم الملموس في إطار بروتوكول كيوتو، وتقديم تقرير أولي.

مشاريع التنفيذ المشترك وتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات

٣٣- قامت الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي أبدت اهتماماً باستضافة مشاريع التنفيذ المشترك، بإنشاء الإطار القانوني والمؤسسي لإجراءات الموافقة الوطنية على هذه المشاريع. كما أنها قدمت جميع العروض اللازمة لاستيفاء شروط الأهلية، وعلى الأقل فيما يتعلق بإجراء المسار الثاني للتنفيذ المشترك[٤] عملاً بالمقرر ١٦/م أ-٧.

جيم - الاحتياجات والثغرات المتبقية في مجال القدرات

٣٤- جرى بناء القدرات لمعالجة عدد كبير من المجالات ذات الأولوية، وكان أضعف في بعض المناطق والبلدان، ولم تحصل المجالات الكثيفة الاعتماد على العلم سوى على دعم محدود. وفيما يلي المجالات الرئيسية التي لا تزال الاحتياجات فيها قائمة.

قوائم جرد غازات الدفيئة

٣٥- حُدِّدت الاحتياجات والثغرات التالية بغية تحسين قوائم جرد غازات الدفيئة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية:

(أ) عدم وجود تمويل مستدام لإعداد قوائم الجرد مما يؤدي إلى فقدان الخبرة الفنية وانعدام إمكانية التنبؤ بالنتائج بسبب الاعتماد على الخبراء الاستشاريين الخارجيين؛

(ب) قلة الموارد المالية اللازمة لتدريب الخبراء والحصول على معدات وبرمجيات جديدة، وإجراء البحوث المتعلقة بمعامل الانبعاث الخاص بكل بلد؛

(ج) عدم وجود ولايات قانونية على المستوى الوطني لتقديم البيانات من قبل المؤسسات القطاعية المختصة؛

(د) الحاجة إلى التدريب على طرق ضمان الجودة ومراقبة الجودة لإعداد قوائم جرد غازات الدفيئة باستخدام نهج الطبقة ٢[٥]؛

---

(٤) إجراء التحقق في إطار لجنة الإشراف على التنفيذ المشترك، المحدد في الفقرات من ٣٠ إلى ٤٥ من مرفق المقرر ٩/م أإ-١.

(٥) انظر *إرشادات الممارسة الجيدة وإدارة حالات عدم التقين في قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة* التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

(هـ) عـــدم التوافق بين المتطلبات الخاصة بمختلف نُظم الإبلاغ (مثل نظام الإبلاغ الخاص بالاتفاقية، والـــبرنامج الـــتعاوني لرصـــد وتقييم الانتقال بعيد المدى لملوثات الهواء في أوروبا، ومخطط تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات للاتحاد الأوروبي)[٦].

اسقاطات انبعاثات غازات الدفيئة

٣٦- حددت الاحتياجات والثغرات التالية:

(أ) نقـــص فـــرص الوصول إلى المعلومات المتعلقة بخطط التنمية في المستقبل على المستوى القطاعي وأنشطة القطاع الخاص؛

(ب) نقص القدرات البشرية، وبخاصة في مجال المحاسبة المتعلقة بالغازات المعالجة بالفلور؛

(ج) نقص المنهجيات اللازمة لتحديد آثار الأنشطة المنفذة لخفض غازات الدفيئة تحديداً كمياً؛

(د) الحاجة إلى معدات حديثة لتشغيل نماذج المحاكاة الحاسوبية اللازمة.

السياسات والتدابير وتقدير آثارها

٣٧- أدى نقص التعاون بين الوزارات الحكومية، بالإضافة إلى ضعف وعي الهيئات الحكومية غير المعنية بشؤون البيئة بقضايا تغير المناخ، إلى الثغرات التالية في مجال القدرات:

(أ) عدم إدخال قضايا تغير المناخ في عملية وضع الاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات والتدابير على المستوى القطاعي؛

(ب) نقص المعلومات المتاحة عن هذه السياسات والتدابير في وزارات البيئة؛

(ج) نقـــص المنهجيات اللازمة لتقدير آثار السياسات والتدابير على انبعاثات غازات الدفيئة بحسب مصادرها وعمليات إزالتها بواسطة المصارف في المستقبل.

تقييم الأثر والتكيف معه

٣٨- حددت الثغرات التالية:

(أ) عـــدم تصميم النماذج الخاصة بالمناطق والبلدان لتقييم أثر تغير المناخ، وبخاصة على موارد المياه السطحية والجوفية، و الغابات والمناطق الساحلية؛

---

(٦) يسري عدم التوافق في نظم الإبلاغ على الدول الحديثة العضوية في الاتحاد الأوروبي، باستثناء سلوفينيا وبولندا حيث يجري وضع قواعد بيانات مشتركة لغازات الدفيئة وملوثات الهواء المحيط.

(ب) عدم وجود نماذج خاصة بالمناطق والبلدان لتقييم الآثار الاجتماعية الاقتصادية لتغير المناخ؛

(ج) عدم الوعي بتغير المناخ بصورة عامة، ومن ثم عدم اتباع نهج فعال للتكيف؛

(د) نقص القدرات القانونية والمؤسسية اللازمة لإعداد المقترحات الخاصة بخطط التكيف في مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى المستوى الوطني على حد سواء؛

(هـ) نقص القدرات البشرية والعلمية والتقنية اللازمة لإجراء الدراسات وعمليات التقييم الضرورية.

البحث والمراقبة المنهجية

٣٩- حددت الثغرات التالية:

(أ) عدم مشاركة الأكاديميات الوطنية على نطاق واسع في المحافل العلمية الدولية؛

(ب) نقص المعدات الحديثة والقدرات التقنية اللازمة للبحث والمراقبة في مراكز بحوث الأرصاد الجوية لبعض البلدان (أوكرانيا وبلغاريا وبيلاروس).

التثقيف والتدريب والتوعية

٤٠- حددت الاحتياجات والثغرات التالية:

(أ) ضعف الوعي بقضايا تغير المناخ بين أصحاب المصلحة، بمن فيهم الموظفون الحكوميون في الهيئات الحكومية غير المعنية بشؤون البيئة؛

(ب) الحاجة إلى توعية مجتمع الأعمال التجارية وتوفير التدريب فيما يتعلق بالتشريعات السارية، ومخطط مراجعة الحسابات للاتحاد الأوروبي وغير ذلك من المجالات التقنية؛

(ج) الحاجة إلى تدريب الصحفيين في مجال تغير المناخ؛

(د) نقص المعلومات المتعلقة بتغير المناخ باللغات الوطنية.

نقل التكنولوجيات السلمية بيئياً

٤١- من شأن تصميم نظام المعلومات الجغرافية تصميماً سليماً أن يعزز نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً.

البلاغات الوطنية وخطة العمل الوطنية المتعلقة بالمناخ

٤٢- تتفق الاحتياجات والثغرات في مجال القدرات المتعلقة بإعداد البلاغات الوطنية مع تلك الاحتياجات والثغرات المحددة في المجالات ذات الأولوية وهي: قوائم جرد غازات الدفيئة، والسياسات والتدابير، وإسقاطات غازات الدفيئة، وتقييم الأثر والتكيف معه، والبحث والمراقبة المنهجية، التثقيف والتوعية. ويشكل نقص التمويل قيداً رئيسياً على عمليات التقييم اللازمة لبعض البلدان. وهناك أيضاً حاجة إلى تنسيق الإحصاءات الوطنية لتحسين الإبلاغ.

طرائق المحاسبة المتعلقة بالأهداف والجداول الزمنية والسجلات الوطنية

٤٣- يتمثل الاحتياج الوحيد من القدرات في هذا المجال ذي الأولوية في الحاجة إلى تدريب الموظفين المسؤولين عن تشغيل البرامج الحاسوبية للسجلات.

مشاريع التنفيذ المشترك وتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات

٤٤- حددت الاحتياجات التالية:

(أ) إنشاء المسار الأول في إطار التنفيذ المشترك (تحليل الثغرات في مجال بلوغ الأهلية وتعديل الأطر القانونية والمؤسسية لتلبية احتياجات نظام المسار الأول)؛

(ب) قواعد وأنظمة إدارة وحدات خفض الانبعاثات التي يتم احتيازها؛

(ج) الاحتياجات من القدرات اللازمة لإعداد وتنفيذ نظام المعلومات الجغرافية لضمان أهلية الطرف للمشاركة في التبادل الدولي لحقوق إطلاق الانبعاثات بموجب المقرر ١٨/م أ-٧؛

(د) تقييم الفائض المتوقع في وحدات الكمية المسندة للبلد، مع أخذ الالتزامات المحتملة في فترة الالتزام الثانية في الحسبان. وفي حالة الدول الحديثة العضوية في الاتحاد الأوروبي، ينبغي أن تأخذ الأطراف أيضاً في حسبانها تقاسم الأعباء داخل الاتحاد الأوروبي؛

(هـ) الصياغة التشريعية لقوانين بشأن نظام المعلومات الجغرافية (لاتفيا هي البلد الوحيد الذي اعتمد قانوناً من هذا القبيل)؛

(و) إعداد دليل تنفيذي لنظام المعلومات الجغرافية؛

(ز) بناء القدرات المؤسسية لدعم إدارة نظام المعلومات الجغرافية، وتدريب العاملين؛

(ح) تدريب مطوري المشاريع المحتملين على إعداد الوثائق اللازمة لعطاءات نظام المعلومات الجغرافية، وتنفيذ المشاريع والرصد والإبلاغ.

دال - الدروس المستفادة

٤٥- يتشابه عدد كبير من الدروس التي سلطت الأضواء عليها في البلاغات والعروض الوطنية المقدمة من الأطراف مع الدروس المستفادة في مجال بناء القدرات في مناطق أخرى وسياقات أخرى. وتشمل هذه الدروس ما يلي:

(أ) يكون بناء القدرات بالغ الفعالية عندما يقترن بصياغة وتنفيذ نظم حقيقية، مثل نظم السجلات؛

(ب) هناك ضرورة للتدريب المستمر للحفاظ على إمداد ثابت للقدرات البشرية من أجل الحد من أثر هجرة الكفاءات وحركة الموظفين؛

(ج) إن إنشـــاء مركز أو مكتب وطني معني بتغير المناخ وتزويده بالقدرات الكافية، يعززان بدرجة كبيرة قدرة الطرف على التصدي لجميع قضايا تغير المناخ؛

(د) كـــان إطـــار بـــناء القدرات الخاص بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والمرفق بالمقرر ٣/م أ-٧ أداة مفـــيدة لجعـــل الأولويات التي تحددها البلدان موضع اهتمام المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والدولية القادرة على الاستجابة؛

(هـ) أدى بناء القدرات في الدول الحديثة العضوية في الاتحاد الأوروبي إلى بناء قدرات متزامن لتنفيذ الاتفاقية وتنفيذ بروتوكول كيوتو. فعلى سبيل المثال، كانت البرمجيات الخاصة بالسجلات، التي كلف بوضعها في إطار مخطط تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات للاتحاد الأوروبي مصممة أيضاً لاستخدامها في المعاملات التي تتم في إطار نظام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

رابعاً - الاستنتاجات

٤٦- تشير المعلومات المتاحة إلى أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أحرزت تقدماً كبيراً في مجال بناء القـــدرات منذ الاستعراض الشامل الأخير. وعند استخدام وصف الحالة الراهنة والاحتياجات المبينة في عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية كخط أساس، تظهر المعلومات الواردة في البلاغات الوطنية والمعلومات المقدمة من الأطراف تميز بناء القدرات بكثافة كبيرة حتى يومنا هذا. وقد اضطلعت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بأنشطة بناء القدرات، منفردة أو بالتعاون مع الأطراف المدرجة في المرفق الثاني، وكذلك مع المنظمات الدولية.

٤٧- وفـــيما يلي الاحتياجات والثغرات المشتركة في مجال بناء القدرات بين الغالبية العظمى من المجالات ذات الأولوية والغالبية العظمى من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(أ) عـــدم إعطاء تغير المناخ الأهمية اللازمة في البرنامج السياسي لمعظم الحكومات المشاركة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الرغم من الحاجة الملحة المرتبطة باقتراب الموعد النهائي للوفاء بمتطلبات بروتوكول كيوتو؛

(ب) هـــناك حاجـــة إلى توعـــية وتثقيف وتدريب صناع القرار، والجمهور بصورة عامة، والخبراء، ووسائط الإعلام، والتلاميذ والطلبة في جميع مستويات التعليم؛

(ج) عـــلى الـــرغم مـــن حـــدوث زيادة في عدد العاملين في وحدات تغير المناخ بوزارات البيئة أو المؤسسات الأخرى المعنية بتغير المناخ، فإن القدرات البشرية لا تزال غير كافية؛

(د) لم تتحقق استدامة المعرفة ونشرها بشكل كامل. وهناك حاجة إلى تحسين نقل المهارات والمعرفة من المكتب الوطني المعني بتغير المناخ إلى المؤسسات الأخرى داخل البلد وتشجيع إدماج قضايا تغير المناخ في جميع القطاعات وجميع عمليات التخطيط؛

(هـ) فيما يتعلق بالدول الحديثة العضوية في الاتحاد الأوروبي، يشكل إنجاز الالتزامات التي تقضي بها الاتفاقية وبروتوكول كيوتو وكذلك الجماعة الأوروبية تحدياً كبيراً، بسبب ضعف القدرة. ووجود هيئة واحدة تعنى بتنسيق أنشطة الإبلاغ بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو وأنشطة الإبلاغ الخاصة بالاتحاد الأوروبي هو حاجة مشتركة.

- - - - -